دور التعاون الدولي في تعزيز التنمية المستدامة ودعم سياسات الحفاظ والتنمية على المستوى الوطني

د. سارة السيد عبد الرشيد

دكتوراة تخطيط المدن كلية الهندسة جامعة القاهرة

الكلمات المفتاحية

التنمية المستدامة – التراث العمراني– سياسات الحفاظ والتنمية – التعاون الدولي

الملخص

تمثل الجهود الرامية إلى تنشيط الشراكة العالمية للتنمية المستدامة أحد المحاور الرئيسية للتنفيذ الناجح لأجندة 2030، حيث دعا الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة إلى "تعزيز سبل تنفيذ وتنشيط الشراكات العالمية" وهو الأمر الذي يمثل فرصة هامة لتوسيع نطاق الإجماع الدولي إلى ما هو أبعد من تحديد الأهداف والعمل على تشكيل شبكات مُنسقة بين الدول تُسهل عمليات التواصل وتشجع على بناء الثقة، وتدفع التعاون الدولي عبر مسارات جديدة تتعدى الإطار التقليدي المرتكز على المعونات، وتتوافق مع الأولويات والأنظمة المحلية والمنهجيات الملائمة للتنمية.

وحيث أن عمليات الحفاظ على التراث العمراني في مصر تشكل أحد أهم المجالات التي تساهم فيها المؤسسات والجهات الدولية بهدف حماية مباني ومواقع التراث، ووقف تدهور النسيج العمراني للمناطق ذات القيمة التاريخية والمحافظة عليها، فإن هدف الورقة البحثية يتمثل في إلقاء الضوء على تطور الرؤى العالمية والوطنية لعمليات الشراكة والتعاون الدولي خلال الفترة ما قبل وبعد 2015 وتأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحفاظ على المناطق ذات الطبيعة الخاصة والقيم الحضارية على المستوى الوطني ، والتعرف على الجهات الممولة لحماية التراث العمراني وتطور أساليب الدعم والمشاركة في هذه العمليات وكيفية انعكاسها على تطوير سياسات الحفاظ والتنمية على المستوى الوطني. و عرض لمجموعة من التجارب المحلية في هذه السياق والتي سيتم من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف. واستخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات التي تتعلق بمعالجة الثغرات والمشاكل التي ما تزال تواجه تطبيق مبادئ وسياسات التعاون الدولي، وتسعى إلى تحقيق الإستفادة القصوى منها بما يتناسب مع السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني و تحقق التوافق الكامل بين متطلبات الاستدامة العالمية وأولويات التنمية الوطنية.

Abstract

One of the main essential axes for the successful implementation of 2030 Agenda, is revitalizing the global partnership for sustainable development.

The 17th goal of SDGs (Partnerships for the Goals) is to call for promotion ways of implementing and revitalizing global partnerships, which represent an important opportunity to broaden the international consensus for creating coordinated networks among countries to facilitate communication, encourage confidence-building and promote the international cooperation through new paths beyond the traditional aid-based framework in line with local priorities, development regulations and methodologies.

In Egypt, the conservation of urban heritage is one of the most important fields within which international institutions contribute, in order to protect buildings and heritage sites and stop the deterioration of the urban fabric of historic areas and preserve them.

In this context, this paper will draw attention to the development of global and national visions of Partnership and international cooperation during the period before and after 2015, and its impact on the achievement of sustainable development goals related to the preservation of areas having special nature and civilizational values on the national level. Moreover, it will focus on identifying the involved institutions in financing processes for protecting the urban heritage, the development of support and participation methods in these processes and how they take part in the development of conservation and development policies at the national level.

Finally, a set of local experiences will be analyzed in this context to identify key strengths and weaknesses, conclude lessons learned, suggest some recommendations for addressing the gaps and problems that still face the application of the principles and policies of international cooperation, and achieve compatibility for the requirements of global sustainability and national development priorities.

1- مفاهيم أساسية

يتناول هذا الجزء عرض مجموعة من المفاهيم التي سيتم تداولها داخل البحث، وهذه المفاهيم هي:

1-1 التنمية المستدامة

ظهرت عبارة التنمية المستدامة لأول مرة في عام 1972 في مؤلفين، الأول حدود النمو لدونيلا ميدوز، والثاني مخطط من أجل البقاء لإدوارد غولدسميث، وقد إقتصر المفهوم في بدايته على تلخيص علاقة الإنسان تجاه البيئة، حيث برز مفهوم الإستدامة كإستجابة لفهم ممارسات التنمية الحديثة وتأثيراتها السلبية على البيئة الطبيعية والإجتماعية، وأصبح مصطلح "التنمية المستدامة " شعار لمناهج التنمية البديلة التي تهدف إلى الحفاظ على الموارد المتاحة في ظل النمو الإقتصادي المتسارع (Wheeler,2004).

ولقد عُقدت العديد من المؤتمرات والمناقشات التي سعت إلى تعريف التنمية المستدامة في إطار موضوعات محددة، وتحديد أبعادها والقضايا الرئيسية التي تشكل محور الإهتمام، ومن أهمها تعريف لجنة برونتلاند• بأن التنمية المستدامة ليست عملية يمكن الوصول فيها إلى حالة الثبات وإنما هي عملية تتغير فيها معدلات إستغلال الموارد ، وإتجاه الإستثمارات ، وإتجاه التطور التكنولوجي والمؤسسي بصورة تتسق وتتناغم مع إحتياجات الحاضر والمستقبل، فالتنمية المستدامة لا تعني توقف النمو، وإنما تعني عدم إهدار الموارد وتستتبع تغييراً في محتوى النمو لجعله أقل مادية وكثافة في إستخدام الطاقة ، فبدون النمو لن تكون المجتمعات قادرة على أن تقدم لمواطنيها مستوى لائق من المعيشة وتساعدهم في العمل على تحسين البيئة.

وكذلك حددت اللجنة أن نتائج الإستدامة الفعلية تظهر من خلال الأنشطة البشرية و تأثيراتها البيئية على المدى البعيد وليس فقط من تحقيقها للمكاسب على المدى القريب . فالمبدأ الفلسفي الذي يوجه التنمية المستدامة يكمن في التوجه إلى المستقبل دون تجاهل احتياجات المعيشة الحالية للأفراد (Beatley et al,2002).

وقد أطلقت الأمم المتحدة قائمة أهداف التنمية المستدامة في يوليو 2015، والتي تسعى من خلالها إلى سد الثغرات والتصدي للتغيرات المستجدة التي لم تستطع القوائم السابقة معالجتها، وتشجيع أنماط الإستهلاك والإنتاج المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وإدارتها بإعتبارها الغايات المنشودة من التنمية المستدامة والشروط الأساسية لتحقيقها.

ويأتي الهدف السابع عشر في هذه القائمة والذي ينادي بتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، كأحد الركائز الأساسية التي تسعى من خلالها الأمم المتحدة إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال حشد القوى الدولية عن طريق شراكات عالمية وإقليمية وقطرية ومحلية لوضع رؤية مستقبلية تقوم على قواعد وقيم وأهداف مشتركة، وجدول أعمال ناجح قادر على تعبئة الجهات المؤيدة وتأكيد أهمية الشراكات بين كافة الجهات المعنية بالتنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي سواء كانت حكومات أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني.

2-1 التراث العمراني

قسم المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في دورته السابعة عشر لعام 1972 في إتفاقية حماية التراث العالمي، التراث إلى تراث ثقافي وتراث طبيعي.

ويعني التراث الثقافي كل ما يتعلق بالآثار والمجمعات ذات القيمة العالمية الإستثنائية من وجهة نظر التاريخ والمواقع الأثرية ، بينما يتعلق التراث الطبيعي بالمعالم الطبيعية المتألفة من تشكيلات فيزيائية أو بيولوجية ، أو التشكيلات الجيولوجية المؤلفة لمواطن أجناس حيوانية أو نباتية مهددة بالإنقراض، أو مواقع طبيعية لها قيمة إستثنائية من وجهة نظر العلم أو المحافظة على الثروات والجمال الطبيعي (منظمة اليونسكو – 1972).

ويعتبر التراث العمراني أحد النواتج الرئيسية للتطور البشري عبر التاريخ، ويشكل إنعكاس لقدرة الإنسان على التكيف مع البيئة المحيطة، ولا يقتصر التراث على اللغة أو الأدب أو الفكر وحده، ولكنه يشمل أيضاً العناصر المادية والعاطفية للمجتمع مع الفكر والفلسفة والدين والعلوم والفن والهندسة المعمارية (https://scth.gov.sa, 2017).

• عقدت لجنة برونتلاند (اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية – WCED) ، والمعروفة باسم رئيسها غرو هارلم برونتلاند، من جانب الأمم المتحدة في عام 1983 لمعالجة الإهتمام المتزايد " إزاء التدهور السريع للبيئة والموارد البشرية والطبيعية وما سينجم عن ذلك من تدهور للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ". وقد اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال إنشاء اللجنة أن المشاكل البيئية ذات طابع عالمي، وقررت أنه من المصلحة المشتركة لجميع الدول أن يتم وضع سياسات للتنمية المستدامة.

ولقد عرف ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التراث العمراني بأنه كل ما شيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء ومبان ذات قيمة أثرية، معمارية، عمرانية، اقتصادية، تاريخية، علمية، ثقافية أو وظيفية (www.alecso.org ,2017) ، ويتم تصنيفها وفقا لما يلي:

1-المباني التراثية، وتشمل المباني ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية، بما فيها الزخارف والأثاث الثابت المرتبط بها والبيئة المرتبطة بها.

2-مناطق التراث العمراني، وتشمل المدن والقرى والأحياء ذات الأهمية التاريخية والأثرية والفنية والعلمية والاجتماعية بكل مكوناتها من نسيج عمراني وساحات عامة وطرق وأزقة وخدمات تحتية وغيرها.

3-مواقع التراث العمراني، وتشمل المباني المرتبطة ببيئة طبيعية متميزة على طبيعتها أو من صنع الإنسان.

كما عرف التراث العمراني العربي بأنه كل تراث عمراني يعكس خصائص الحضارة العمرانية العربية، أو يمثل إفرازا لإحدى الحلقات التاريخية المتعددة التي مرت بها الأمة العربية وتوارثته الأجيال عبر العصور، وهو تراث لكافة أبناء الأمة العربية.

3-1 الحفاظ والتأهيل للتراث العمراني

واجهت معظم المدن الكبرى في العالم ضغوطا ناتجة عن متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة خلال العقود القليلة الماضية. وقد أدت هذه الزيادة السريعة في التجديد الحضري إلى خلق مشاكل تتعلق بالتراث في هذه المدن، فكل عملية تطوير جديدة أو إعادة للتطوير تقوم بتمزيق النسيج القديم و الشخصية الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلدات والمدن.

ويهدف النمو الحضري إلى تحسين الحياة الحضرية، وبعد ظهور مصطلح " الإستدامة " بدأ المخططون والمطورون وصانعو السياسات في المناطق الحضرية بالتفكير في خلق وتحقيق التوازن بين التنمية وحفظ التراث خلال الفترات القادمة. كما دفع بالمجتمع المحلي كذلك إلى تغيير التطلعات والتوقعات للمستقبل، وإبداء المخاوف بشأن الحفاظ على التراث وخسارته مع مرور الوقت (Chohan& Wai Ki , 2005).

- **مفهوم الحفاظ المستدام**

يعرف الحفاظ بأنه "التدخلات المادية في المنشآت الفعلية لضمان استمرار سلامتها الهيكلية"، كما أنه "يهتم بحماية ووقاية الأبنية التاريخية أو ذات القيمة التاريخية وفق أساليب علمية متطورة بهدف إطالة عمر المبنى التراثي، ومحاربة الأضرار التي تلحق بالممتلكات التراثية سواء الطبيعية أو البشرية" (سلطان - 2013).

ويعتبر الحفاظ المستدام على التراث " نهج للمحافظة على المقدرات التراثية بدون فرض تكاليف لا يمكن تحملها مما قد يؤثر على التوازن الرشيد بين الحفظ والتغيير"، كما يعمل على المحافظة على رأس المال الاجتماعي ويعزز الشعور بالإنتماء إلى المكان وملكيته ويولد الموارد الاقتصادية (Delafons, 1997) .

- **أهمية الحفاظ على التراث العمراني**

يهدف حفظ التراث العمراني إلى ثلاثة مبادئ أساسية (سلطان - 2013)، وهي:

- **الأول - تحقيق الصالح العام:** حيث يسهم الحفاظ على التراث العمراني في المحافظة على الممتلكات الثقافية والتاريخية، كما أنه يساعد على حماية المال والصالح العام وهو ما يسهم في تحسين نوعية الحياة، وجودة الحياة والشعور بالانتماء.
- **الثاني - تحقيق التنمية الاقتصادية:** حيث يسهم حفظ وحماية الأصول العمرانية من مباني ومواقع تراثية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحريك عجلة النمو في حال استغلالها بشكل جيد وفعال، مثل الجذب السياحي للتراث العمراني.
- **الثالث - تحقيق التنمية المستدامة:** يؤدي التراث العمراني دوراً مهماً في تحقيق التنمية المستدامة داخل المجتمع من خلال تعزيز التنمية العمرانية وحماية الأصول التاريخية واتباع أفضل طرق التخطيط العمراني لحماية المناطق ذات القيمة التراثية.

2- تطور الرؤى العالمية والوطنية لعمليات الشراكة والتعاون الدولي قبل وبعد 2015

تناولت الأهداف الإنمائية للألفية الصادرة عن الأمم المتحدة في عام 2000، قائمة رئيسية من 8 أهداف تسعى إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ولعب الهدف الثامن " إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية" دوراً هاماً في حشد العمل والإرادة السياسية تجاه مجموعة أساسية من الأولويات الإنمائية بهدف مكافحة الفقر بمختلف أشكاله ومظاهره (www.un.org,2011). وإستطاع خلال فترة عمل الأهداف من 2000 وحتى 2015 أن يعزز إلتزام الحكومات ويوفر

وجهة سياسية وحشد عالمي وراء غرض أخلاقي وهو خفض الفقر، مع تحفيز زيادة الإستثمارات في عدة مجالات هامة و حشد الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية (United Nations ,2009).

ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فقد تم إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، إلا أن استمرار وجود الثغرات في المساعدة الإنمائية الرسمية سلط الضوء على الحاجة إلى تجديد الشراكة العالمية للتنمية (www.un.org/sustainabledevelopment , 2017) .

ولقد شكل عام 2015 عاماً فاصلاً، حيث أطلقت الأمم المتحدة قائمة أهداف التنمية المستدامة والتي تعد بأهدافها الـ17 قائمة أكثر توسعاً وشمولاً بالمقارنة بالأهداف التنموية الألفية، حيث أنها تُضيف إليها وإلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 (ريو +20)، من أجل بلورة رؤية أشمل تهدف إلى القضاء على الفقر وإيجاد مجتمعات عادلة وسلمية وضمان الاستدامة الإقتصادية والبيئية والاجتماعية.

ومن خلال الهدف الـ 17 تدعو الأمم المتحدة إلى تعزيز سبل تنفيذ وتنشيط الشراكات العالمية للتنمية المستدامة عن طريق العمل عبر مجموعة كبيرة من السياقات الوطنية وضم العديد من أصحاب المصلحة المختلفين، والتواجد على مستويات متعددة سواء دولية أو إقليمية أو وطنية أو مجتمعية (United Nations ,2015).

كما عقد " مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة - هابيتات 3 " في أكتوبر 2016 ، وهو المؤتمر الثالث الذي يعقد منذ عام 1976 م ، ويهدف إلى تحفيز الإلتزام السياسي العالمي نحو التنمية المستدامة للمدن والمستوطنات البشرية الأخرى، من خلال التوصل إلى جدول أعمال حضري جديد محدد وعملي يتسق بشكل وثيق مع الاطر الدولية الهامة التي تم التوصل لها في عام 2015 (www.habitat3.org,2016) ، وإشتملت الوثيقة الختامية للمؤتمر على مجموعة من الأهداف المتعلقة بتعزيز الشراكة والتعاون ، ومن أهمها:

- وضع وتنفيذ سياسات حضرية على المستوى الملائم، بما في ذلك في إطار الشراكات الوطنية والمحلية وبين أصحاب المصلحة المتعددين، مع إقامة نظم متكاملة للمدن والمستوطنات البشرية، وتعزيز التعاون بين جميع مستويات الحكومات لتمكينها من تحقيق التنمية الحضرية المستدامة والمتكاملة.
- حث جميع الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، فضلاً عن جميع أصحاب المصلحة المعنينٌ، على إحياء الشراكات وتعزيزها وإقامتها، وتعزيز التنسيق والتعاوف من أجل التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة وتحقيق الرؤى المشتركة، تمشياً مع السياسات والتشريعات الوطنية.

وعلى المستوى العربي، فقد إقترحت **الدول العربية** في إجتماعها التشاوري حول أهداف التنمية المستدامة والذي إنعقد بتونس (2013) نهج لموائمة أهداف التنمية المستدامة يستند إلى أولويات المنطقة وظروفها ، ويتألف هذا النهج من ثلاثة خطوات رئيسية هي:

- مبادئ وأولويات ذات أهمية للمنطقة العربية.
- أهداف تنطبق على الجميع مع غايات متكاملة مختارة على الصعيد الوطني.
- **شراكة عالمية لوسائل التنفيذ والمساءلة، على أن يتم تفعيلها من خلال :**
  - أهداف للشراكة وغايات متكاملة بشأن وسائل التنفيذ.
  - تأسيس مؤسسات إقليمية ووطنية على مستوى الدول كأدوات للمساءلة.

وتعتبر إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 والتي تم الإعلان عنها في فبراير 2016، أحد أهم المبادرات التنموية على المستوى الوطني والتي تشكل الخطة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية، والتي تم إعدادها في ضوء رؤية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015 (www.sdsegypt2030.com).

وقد أكدت الإستراتيجية على أهمية التنفيذ من خلال الشراكة بين كافة الجهات المعنية بعملية التنمية على المستوى الوطني، وبالتعاون مع شركاء التنمية من كافة دول العالم ومنظمات التمويل على المستوى الدولي البالغة 14 جهة عالمية وإقليمية ، والموضحة بالجدول رقم (1).

جدول 1: منظمات التمويل الدولية والإقليمية والعربية المساهمة في الشراكة مع مصر

1. الأمم المتحدة	2. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	3. بنك الإستثمار الأوروبي
4. البنك الإسلامي للتنمية	5. الصندوق السعودي للتنمية	6. بنلك التنمية الإفريقي
7. البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	8. الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي	9. الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية
10. البنك الدولي	11. صندوق الأوبك للتنمية الدولية	12. صندوق أبو ظبي للتنمية

13. صندوق التحول للشرق الأوسط وشمال إفريقيا 14. صندوق خليفة لتطوير المشروعات

المصدر: وزارة الإستثمار والتعاون الدولي – مصر (www.miic.gov.eg)

ويركز الجزء التالي من البحث على التعاون الدولي في مجال حماية التراث العمراني بصفة خاصة بإعتباره محور تركيز البحث

3- دور التعاون الدولي في مجال الحفاظ على التراث العمراني

أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الصادرة في عام 2016، على أهمية الإستفادة من التراث الوطنى لكل دولة ودمجه داخل منظومة التنمية المستدامة بإعتباره أحد عناصر التنمية المستدامة داخل المستوطنات البشرية في حالة وجوده، وذلك من خلال التركيز على مجموعة من المبادئ والتوجهات التي يجب مراعاتها (www.habitat3.org,2016) ، ومن أهمها:

- الإلتزام بالإستفادة بطريقة مستدامة من التراث الطبيعي والثقافي، الملموس وغير الملموس، بالمدن والمستوطنات البشرية من خلال اتباع سياسات حضرية وإقليمية متكاملة وتوظيف استثمارات ملائمة على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة عن طريق كفالة وتعزيز للهياكل الأساسية والمواقع الثقافية والمتاحف ، وثقافات ولغات الشعوب الأصلية، فضلاً عن المعارف والفنون التقليدية، وإبراز الدور الذي تؤديه هذه الأمور في إصلاح وتنشيط المناطق الحضرية من خلال استخدام التكنولوجيات والتقنيات الجديدة، وتعزيز المشاركة الاجتماعية وممارسة المواطنة .
- إقامة اقتصادات حضرية نابضة بالحياة ومستدامة وشاملة للجميع، استناداً إلى الإمكانات الذاتية والمزايا التنافسية والتراث الثقافي والموارد المحلية.
- تعزيز الإمتدادات الحضرية المخططة، مع إعطاء الأولوية لتجديد وترميم وتحديث المناطق الحضرية والحفاظ على التراث الثقافي.
- إدراج الثقافة باعتبارها عنصراً ذا أولوية في الخطط والاستراتيجيات الحضرية عند اعتماد أدوات التخطيط، بما في ذلك الخطط الرئيسية، والمبادئ التوجيهية لتحديد المناطق، وقوانينٌ البناء، وسياسات إدارة المناطق الساحلية والسياسات الإنمائية الاستراتيجية التي تحمي مجموعة متنوعة من التراث الثقافي المادي وغير المادي والمناظر الطبيعية، وتحميها أيضاً من الآثار المدمرة المحتملة للتنمية الحضرية.

<u>وهو ما يمكن تنفيذه من خلال:</u>

- **استخدام التمويل العام الدولي**، بما في ذلك المساعدات الإنمائية الرسمية، لتحفيز وحشد موارد إضافية من جميع المصادر المتاحة، العامة منها والخاصة، من أجل تحقيق تطوير الأراضي والتنمية الحضرية المستدامة، وتكملة جهود الدول من أجل التعبئة المحلية للموارد العامة، ولا سيما في الدول ذات الموارد المحلية المحدودة.
- **زيادة فرص التعاون بين الدول** ، وعلى المستويات الوطنية والمحلية بهدف المساهمة في التنمية الحضرية المستدامة، وتطوير القدرات وتعزيز تبادل الحلول الحضرية.

و على **الصعيد العربي**، وضعت **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)** الميثاق العربي للمحافظة على التراث العمراني (www.alecso.org ,2017) ، ومن أهم أهدافه :

- المحافظة على الهوية الثقافية والعمرانية لممتلكات الأمة العربية من التراث العمراني.
- الدعوة لتطوير القوانين والأنظمة واستصدار تشريعات معاصرة لحماية التراث العمراني وتنميته والمحافظة على هوية المدن.
- توحيد مفاهيم التعامل مع التراث العمراني من حيث التصور والأنظمة وآليات التنفيذ، مع مراعاة خصائص أنظمة مختلف الدول العربية وعناصر التقائها، بحيث يحقق الميثاق المقترح المستوى الأدنى الذي تتحد حوله سياسات التفاعل مع التراث العمراني.
- دعم المحافظة على الخصائص الثقافية الوطنية للدول الأعضاء مع إبراز التراث الإسلامي المشترك.
- العمل على دراسة التراث من أجل استثماره في إبداعات المستقبل.
- إدماج المحافظة على التراث العمراني في السياسات التنموية الوطنية عموما وفي سياسات الجامعة العربية خصوصا.

- دعم إنشاء مراكز للتدريب على المستوى المحلي والمستوى الوطني أو العربي، لحماية التراث العمراني العربي وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار.
- دعم تعاون الدول العربية فيما بينها في مجال التراث العمراني، وتعاونها مع محيطها الدولي في إطار المصالح المشتركة على الصعيد العالمي، ومع المؤسسات الدولية المتخصصة في التراث العمراني.

1-3 المنظمات العاملة في مجال الحفاظ و حماية التراث العمراني

نظراً لأن إندثار أي عنصر من عناصر التراث يشكل إفقاراً شديداً لتراث جميع شعوب العالم، وحيث أن حماية هذا التراث على المستوى الوطني تواجه صعوبات في غالب الأحيان بسبب حجم الموارد التي تتطلبها هذه الحماية ونقصان الموارد الإقتصادية والعلمية والتقنية في البلد الذي يقوم في أرضه التراث الواجب إنقاذه. سعى المجتمع الدولي إلى وضع الإتفاقيات والتوصيات والقرارات التي تستوجب إقامة نظام لصون التراث العالمي من خلال بذل الجهود الجماعية لحماية المناطق التراثية مهما كانت تابعة لأي دولة ، وبما لا يتعارض مع سيادتها (منظمة اليونسكو – 1972).

وتمثل عمليات الحفاظ والتأهيل للمناطق العمرانية ذات الطبيعة الخاصة أحد أهم الأولويات للعديد من الجهات العالمية والإقليمية كمساهمة أساسية في الحفاظ على التراث العالمي، ومن خلال هذا الجزء سيتم التعرف على أهم الجهات الممولة لحماية التراث العمراني، ويوضح الجدول رقم 2 المنظمات العاملة في مجال الحفاظ و حماية التراث العمراني على المستوى العالمي والعربي والوطني.

جدول (2) المنظمات العاملة في مجال الحفاظ و حماية التراث العمراني

المنظمات الدولية	المنظمات الخاصة بالتراث الثقافي في العالم العربي والإسلامي	المنظمات والجهات الوطنية
1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو UNESCO) 2- المجلس الدولي للمتاحف (أيكوم ICOM) 3- المركز الدولي لدراسة ترميم الممتلكات الثقافية وصونها (الإيكروم ICCROM) 4- المجلس الدولي للنصب التذكارية والمواقع الأثرية (الإيكوموس ICOMOS) 5- الصندوق العالمي للآثار 6- صندوق التراث العالمي (WHF) 7- لجنة التراث العالمي (WHC) 8- اللجنة الدولية لإدارة التراث الأثري (أيكام ICAHM) 9- التراث الثقافي بلا حدود (CHWB) 10- قائمة التراث العالمي المعرض للخطر 11- البنك الدولي 12- الوكالة الفرانكفونية (ACCT) 13- برنامج الأمم المتحدة للتنمية المالية المتعلقة بالأنشطة ذات العلاقة بالتراث(PUND)	1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (إليكسوALECSO) 2- منظمة المدن العربية (ATO) 3- مؤسسة الأغا خان للثقافة 4- مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا IRCICA) 5- منظمة العواصم والمدن الإسلامية (OICC) 6- المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو ISESCO) 7- مؤسسة التراث	1- المجلس الأعلى للأثار 2- الجهاز القومي للتنسيق الحضاري 3- مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي – مكتبة الإسكندرية. 4- الحملة المجتمعية للرقابة على التراث والآثار

المصدر:

1- ياسر الهياجي – دور المنظمات الدولية والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه – 2016

2- www.google.com

2-3 إجراءات الحماية التراث العمراني

حددت الإتفاقيات والمعاهدات الدولية وعلى رأسها **إتفاقية الحماية للتراث العالمي الثقافي والطبيعي** (منظمة اليونسكو – 1972) ، **و ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته** (www.alecso.org ,2017)، **مجموعة من الإجراءات الأساسية اللازمة لتحقيق الحماية الدولية والوطنية للمقدرات التراثية**، والتي يمكن إختصارها في:

- إتخاذ سياسات عامة تستهدف المحافظة على التراث وجعله يؤدي وظيفة في حياة الجماعة وإدماجه في مناهج التخطيط العام، وتشجيع مشاركة الجمعيات غير الحكومية.
- تأسيس إدارات داخل أقاليم المدن لإعداد سجل وطني للتراث العمراني ولحماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وتزويدها بالوسائل المناسبة لأداء المطلوب منها.
- تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنيات التي تساعد الدولة على مواجهة الأخطار المهددة للتراث.
- إتخاذ كافة التدابير القانونية والعلمية والتقنية المناسبة لحماية التراث والمحافظة عليه وإحيائه وعرضه، ودعم إنشاء وتنمية مراكز تدريب وطنية وإقليمية لحماية التراث.
- التنسيق بين الدول بهدف تطوير مناهج التوثيق وتطوير التقنيات المستخدمة والمساهمات والدعم المادي ونشر التجارب الرائدة في هذا المجال.

3-3 المواثيق والقوانين الدولية والوطنية للحفاظ وحماية التراث العمراني

تعتبر الإجراءات والقوانين الدولية أحد الوسائل التنظيمية التي إتخذها المجتمع الدولي بهدف حماية التراث ، وقد تم تبني مجموعة من الأنظمة والقوانين من قبل الجهات الدولية والوطنية (الهياجي – 2016) ، ومن أهم هذه المواثيق والاتفاقيات:

1- ميثاق أثينا للحفاظ على المعالم التاريخيّة – 1931: يُعدُّ هذا الميثاق أول ميثاق يختص بالتراث، والحفاظ على المعالم التاريخيّة، وقد صدر عام 1931 م نتيجة لطبيعة الدمار والأضرار التي لحقت بالممتلكات والموارد الثقافيّة الذي خلفته الحرب العالميّة الأولى.

2- اتفاقية لاهاي لعام 1954 م: تعد اتفاقية حماية الممتلكات الثقافيّة في حالة النزاع المسلح التي تعرف باتفاقية لاهاي أول اتفاق دولي شامل لحماية الممتلكات الثقافيّة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

3- ميثاق البندقية 1964 م

4- إتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (باريس 1972): تُعدُّ اتفاقية حماية التُّرَاث العالميّ الثقافيّ والطبيعيّ من أهم الاتفاقيات الدولية في مجال التُّرَاث ,وقد أقرها المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو في دورته السابعة عشر المنعقدة في باريس 1972 م، ودخلت حيز التنفيذ في العام 1975 م.

5- مجموعة من التوصيات والقرارات الصادرة من المنتديات والمجالس ذات الصلة، ومن أهمها: توصية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي على الصعيد الوطني عام 1973 في باريس، توصية بشأن صون المناطق التاريخية ودورها في الحياة المعاصرة عام 1976 في نيروبي، قرارات المنتدي الدولي لصيانة وترميم التراث المعماري الإسلامي 1980 في لاهور، ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق التاريخية 1987.

وتفعيلاً للمواثيق والقوانين الدولية فقد حدد ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية أهمية إقرار قوانين ملزمة لحماية التراث العمراني ووضع ضوابط لحماية المباني والمناطق والمواقع العمرانية، مع مراعاة خصائص الأنظمة التشريعية الخاصة بكل دولة عضو في الجامعة العربية وذلك من خلال مجموعة من المواد، ومن أهمها:

- إيجاد تنظيم مؤسسي في الدولة يعنى بالمحافظة على التراث العمراني وتنميته، والعمل على تطوير لوائح وإجراءات تنفيذية مناسبة لمنع تجاوز أنظمة وقوانين حماية التراث العمراني
- تضمين القانون حوافز تشجيع المواطنين على المساهمة في الحفاظ على التراث العمراني.
- تخصيص دعم مالي حكومي لأعمال حماية وصيانة وترميم التراث العمراني الموجود فوق أرضها، وذلك وفق اختصاصات الجهات الوطنية والمحلية وفي حدود الإمكانات المادية المتوفرة والتشريعات المنظمة.
- تشجيع مبادرات القطاع الخاص الهادفة إلى حماية وصيانة وترميم التراث العمراني.
- تشجيع البحث العلمي في المجالات المتعلقة بتدهور المباني ومناطق التراث وتطوير أساليب معالجتها فنيا واقتصاديا واجتماعيا.

كما وضع التشريع المصري مجموعة من القوانين والتشريعات المصرية المتعلقة بالتراث الثقافي والعمراني، وهي:

- **القانون رقم 117 لسنة 1983**

يدعي "قانون حماية الآثار"، وتم تحديث هذا القانون في عام 2010 و ايضا تم اصدار لائحة التنفيذية في نفس العام. و هذا القانون كان هو الوحيد المسئول عن حماية الاثار حتى صدور القانون رقم 144 لعام 2006 ولائحته التنفيذية.

ويتضمن هذا القانون حماية القطع الأثرية التي انتجتها الثقافات المختلفة أو الفنون ، والعلوم ، و الأدب أو الدين من قبل حقبة تاريخية معينة او حقب تاريخيه متتالية و حتى قبل مائة عام و لكن بشرط ان تعبر هذه القطع عن اهمية و تعتبر واحدة من مظاهر الثقافات المختلفة (Hawas,2013) .

- **القانون رقم 144 لسنة 2006**

هذا القانون متعلق بحماية المباني ذات القيمة تراثية و التي لا يشملها قانون رقم 117 ، و يتضمن "المباني والهياكل المعمارية المميزة النظام أو ذات الصلة والتي تتعلق بالتاريخ الوطني أو شخصية تاريخية أو المباني التي تمثل حقبة تاريخية أو التي تعتبر من الوجهات السياحية ؛ وتكون محمية ضد الهدم أو التعديل" (Hawas,2013) .

- **القانون رقم 119 لعام 2008**

ويسمى " قانون التنسيق الحضري". هذا القانون ولائحته التنفيذية هي المسؤولة عن الحفاظ على المناطق المميزة ذات القيمة المعمارية و الحضرية وكذلك المباني وغيرها من العناصر الطبيعية.

ويشمل هذا القانون "المناطق التي تتميز بثراء محتواها من التراث المعماري و المادي والرمزي والجمالي أو القيمة الطبيعية ؛ والتي تحتاج إلى اعتبارها وحدة متكاملة يجب الحفاظ عليها عند التعامل معها "، و يختلف هذا القانون عن القوانين المذكورة أعلاه من حيث مجال التطبيق حيث يشمل هذا القانون المناطق الحضرية بشكل عام و ليس المباني في حد ذاتها ، و ايضا يقوم القانون بتحديد هذه المناطق و حدود المناطق العازلة لها و لذلك يعتبر هذا القانون بمثابة قانون تكميلي من أجل الحفاظ على السياق الحضري كله بطريقة متكاملة (Hassan,2013).

4- تجربة إحياء القاهرة التاريخية

تعتبر تجربة إحياء القاهرة التاريخية أحد التجارب الرائدة في مجال التعاون الدولي من أجل حماية التراث العمراني والتي تم تفعيلها طبقاً لإتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (إتفاقية التراث العالمي)، ويعرض الجزء التالي هذه التجربة بصورة مختصرة مع التركيز على أهم الدروس المستفادة منها والتي يمكن تطبيقها في مشروعات مماثلة على المستوى الوطني.

4-1 بداية العمل

تضم القاهرة مجموعة متنوعة من أهم المناطق الأثرية التاريخية، بدءاً من أنقاض الفسطاط والنواة الفاطمية لقاهرة القرون الوسطى والقلعة وقصور المماليك المحيطة بها، إلى العمارة المحلية الحضرية والأضرحة والبازارات و مقياس النيل وغيرها من الاختراعات المتعلقة بعلاقة الإنسان بنهر النيل، و قد أدرجت ضمن قائمة التراث العالمي في عام 1979 باعتبارها عاصمة تاريخية للعالم الإسلامي و أحد الدلائل العظيمة على تجربة التحضر للبشرية عبر تاريخها (whc.unesco.org/en/historic-cairo-project,2017)

شكل (1) لمحات من أهم معالم القاهرة التاريخية

وعلى الرغم من إدراج القاهرة التاريخية في قائمة التراث العالمي لأكثر من 30 عاماً، إلا أن العمل الحقيقي لاتخاذ التدابير الوقائية للحفاظ على القيمة الحضرية والمعمارية للموقع ظل غير مفعل، حتى طلبت لجنة التراث العالمي من خلال الحساب الخاص للتراث الثقافي المصري في اليونسكو بالبدء في العمل على مبادرة لإعداد أدوات الحفظ والإدارة في القاهرة التاريخية في عام 2009.

ففي عام 2002 ومن أجل الحفاظ على القاهرة الإسلامية واستجابة لبعثة مراقبة المجلس الدولي للآثار والمواقع (إيكوموس)، نظمت وزارة الثقافة المؤتمر الدولي للحفاظ على القاهرة الإسلامية وترميمها بالتعاون مع مركز التراث العالمي ، ثم نوقشت نتائج المؤتمر أمام لجنة التراث العالمي في الصين 2004، وطُلب من الحكومة المصرية تنفيذ توصياتها. وفي عام 2009 اتفقت السلطات المصرية ومركز التراث العالمي على إعداد أنشطة مشتركة هدفها حماية وإحياء التراث العمراني للقاهرة التاريخية في إطار برنامج أكبر، هو برنامج اليونسكو لمساعدة الحكومة المصرية وعنوانه: حماية التراث الثقافي في مصر.

وقد بدء مشروع الإحياء الحضري للقاهرة التاريخية في العمل مع السلطات المحلية منذ عام 2010 بهدف إعداد أدوات التخطيط والإدارة اللازمة للحفاظ على قيم التراث المذكورة سابقاً بالإضافة إلى التنشيط الاجتماعي والاقتصادي ورفع مستوى البيئة في الموقع العام للمنطقة التراثية ككل.

2-4 الجهات المشاركة

- ✓ وزارة الدولة للآثار
- ✓ الجهاز القومي للتنسيق الحضاري - وزارة الثقافة.
- ✓ الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء.
- ✓ محافظة القاهرة.

3-4 منهج وأهداف المشروع

يعتمد المشروع على أهمية وضع خطة للحفاظ تستند على وجود رؤية مشتركة لمستقبل التراث المعماري للقاهرة التاريخية والنسيج الحضري، وما يتبع ذلك من وضع استراتيجية لحماية وإعادة تأهيل الموقع ككل، ليس فقط كمكان أو كيان وظيفي ، ولكن أيضا كأصول ثقافية واجتماعية واقتصادية، على أن يتم الحفاظ على السمات التراثية مع إدخال كافة التحسينات على الظروف المعيشية للسكان وإحياء النسيج الحضري بوظائف واستخدامات جديدة من خلال نظام إدارة فعال وشامل ومستدام يعززه التنسيق الفعال بين مختلف المؤسسات المعنية.

وتركزت أهداف المشروع حول مجموعة من المحاور الرئيسية، وهي:

- وضع استراتيجية للحماية وإعادة التأهيل تستند إلى تعريف واضح للموقع التراثي والمنطقة المحيطة للحفاظ على قيم التراث وتعزيزها وإحياء البيئة المادية والاجتماعية والاقتصادية.
- إنشاء نظام إدارة للموقع التراثي بمساهمة جميع الإدارات المعنية، استنادا إلى نظام مؤسسي جديد وإطار قانوني أكثر فعالية.
- إنشاء منصة معلومات لحفظ المناطق الحضرية.
- إطلاق أنشطة توعية للجمهور.

4-4 إنجازات المشروع

نفذ فريق المشروع مهمتين أساسيتين وهما :

- وضع حدود ممتلك التراث العالمي والمنطقة الفاصلة للحماية المحيطة به.
- تقييم قيم التراث التي تتعين معرفتها قبل إعداد مناطق حفاظ ملائمة للممتلك، وذلك من خلال الدراسات المتخصصة والدراسات الميدانية.

وتركز المرحلة الثانية من المشروع على:

- تعريف استراتيجية واضحة للإحياء العمراني للقاهرة التاريخية، مع التركيز على مفهوم الحفاظ وإعادة التأهيل.
- وضع خطة إدارة، تتفق مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن مركز التراث العالمي باليونسكو لعام 2008 ولعام 2011 .

وسوف يؤدي ذلك إلى مرحلة لاحقة وتتضمن:

- تحضير مسودة كاملة خطة الإدارة، تشتمل على تعريف استراتيجية الحفاظ العمراني والإجراءات ذات الأولوية، مع مقترح بإطار عمل مؤسسي لإدارة ممتلك التراث العالمي، ومعايير لمراقبة إجراءات الحفاظ.
- تعريف مشروع عملي ذو أولوية، يُفترض أن يكون ثمرة خطة الإدارة ، ويعتبر هذا المشروع إحدى الخطوات الأولية نحو وضع تفاصيل خطة الحفاظ.

- إعداد قاعدة معلوماتية تستند إلى الدراسات الميدانية التفصيلية لمناطق العمل المختارة، واستخدامها كقاعدة لأول مشروع إرشادي.

5-4 الدروس المستفادة من المشروع

حدد المشروع مجموعة من العناصر التي يجب العمل عليها من أجل ضمان لإستمرارية المشروع على المدى الطويل، والتي يمكن تطبيقها على مشروعات أخرى تتشابه بها الظروف والإمكانات، ومن أهم هذه العناصر:

- وضع معايير لإعادة الاستخدام التكيفي والتوافق الوظيفي في مباني ومناطق التراث.
- أهمية إرساء نظام فعال للتمويل، يشارك فيه المستثمرون والرعاة الرسميون لتحقيق مختلف مكونات الحملة.

5- النتائج والتوصيات

يعتبر التراث العمراني جزءاً لا يتجزأ من الهيكل الثقافي والاقتصادي والعمراني لأي دولة ، ويشكل تحديد وتعريف العناصر الأساسية للتراث العمراني والعمل على تأصيل المفاهيم الثقافية الأصيلة والتأكيد على أن المدن هي "ذاكرة المجتمعات" مع مراعاة المتطلبات المعاصرة في تخطيط وتطوير المدن. العامل الأساسي في تحقيق إستدامة التنمية والحفاظ على هذا الإرث من خلال ترسيخ مفهوم أن ما نبنيه اليوم سيكون تراثا للأجيال القادمة.

ولقد عمل المجتمع الدولي والعربي على حماية التراث العمراني وفق برامج متكاملة تشمل مشاريع الترميم والتوظيف والتنشيط الثقافي والتنمية الاقتصادية وإعتبار أن الإرث الثقافي والعمراني لدولة ما، إنما هو إرث يعنى به العالم أجمع. وأن أي خسارة لهذا الإرث لا تتوقف عند حدود الدولة المالكة أو الحاضنة لهذا الإرث إنما تعتبر خسارة للتاريخ الإنساني ككل.

وتعتبر مصر بما تمتلكه من حضارة تاريخية كبيرة وتراث عمراني عالمي، أحد المراكز الأساسية التي يسعى العالم جاهداً للمحافظة على ما تمتلكه من ثروات من خلال الدعم المادي والعلمي والتكنولوجي لمشروعات الحماية ورفع قيمة التراث العمراني سواء كان مصنف أو غير مصنف ضمن مواقع التراث العمراني العالمي.

ويمكن إجمال أهم التوصيات التي خلصت إليها الورقة البحثية تحت مجموعة من المحاور الأساسية، وهي:

- <u>توصيات تتعلق بالبعد العمراني والإدارة الحضرية</u>

- الحد من توسع المدن على حساب المناطق التقليدية، وأهمية التأكيد على دراسة تلك المناطق بإعتبارها مناطق ذات طبيعة خاصة، يتم إعادة تأهيلها أخذا بعين الاعتبار متطلبات الأصالة والتكامل والأبعاد الوظيفية الاقتصادية الراهنة.
- وضع إطار عمل مؤسسي ملائم لتنفيذ سياسة الحفاظ العمراني، مع القدرة على تنفيذ وتحسين التعاون بين مختلف الأجهزة الحكومية والمؤسسات المشاركة والمعنية.
- وضع وتنفيذ مخططات تُؤمن التوازن بين المحافظة على الموقع وبين متطلبات التطوير ، مع الحفاظ على الفراغات والنسيج الحضري للمدن القائمة.

- <u>توصيات تتعلق بالأبعاد الإقتصادية والإجتماعية</u>

- وضع مقترح بالأدوات الاقتصادية والمالية اللازمة – لا سيما ما يتعلق بمعالجة النظام المالي والائتماني – من أجل تحسين أعمال إعادة التأهيل.
- توعية القطاع الخاص بأهمية المشاركة في المحافظة على التراث العمراني وإعادة توظيفه، وجعل ذلك ضمن أولوياته في مجال المسئولية الاجتماعية، ومن ذلك دعم الجمعيات المحلية للمساهمة في التنمية، ودعم المؤسسات التعليمية في مجال المحافظة على المباني التراثية وإعادة توظيفها.
- وضع خطط تفصيلية تشمل تدريب الموارد البشرية، بدءاً من توفير مراكز توفر برامج توعية بالتراث للسكان المحليين ، وحتى الكوارد الفنية العاملة بمجال الحفاظ على التراث.

- الإستفادة من التراث العمراني في تنمية المجتمع المحلي من خلال توزيع العائد الإقتصادي للإستثمارات ، الأمر الذي يساهم في تحفيز السكان المحليين على المساهمة في عمليات الحفاظ والتأهيل.
- وضع نظم للمراقبة تعتمد على مؤشرات قياس محددة وسهلة القياس.

– توصيات تتعلق بمجالات التعاون الدولي وإستدامة عمليات الحفاظ

- العمل على تبادل الخبرات والتجارب الناجحة، وتأسيس الشراكات الإستراتيجية بين الدول في مجال الحفاظ على التراث العمراني.
- الربط بين قضايا المحافظة على التراث العمراني والقضايا العالمية المعاصرة مثل العولمة وتنمية السياحة والتغير المناخي

المراجع

المراجع العربية

- *إتفاقية الحماية للتراث العالمي الثقافي والطبيعي*، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، باريس، 1972
- *المؤتمر الدولي الأول للتراث العمراني في الدول الإسلامية*. (2010). الرياض، السعودية.
- *بيان الجلسة الأولى لإجتماع الفريق العامل بشأن أهداف التنمية المستدامة* (2013)، تونس.
- سلطان، محمد سيد. *قضايا تمويل التراث العمراني: الإطار الإستراتيجي لتعزيز حفظ وحماية التراث* (2013). ملتقى التراث العمراني الوطني الثالث – المدينة المنورة، السعودية.
- *ميثاق المحافظة على التراث العمراني في الدول العربية وتنميته* – المنظمة العربية للتربية والثاقفة والعلوم – إدارة الثقافة

المراجع الأجنبية

- Beatley, T., Brower, D. and Schwab, A. (2002). *An Introduction to Coastal Zone Management*- London & Washington: Island Press. 2nd Edition.
- Delafons, J. (1997), Politics and Preservation - A Policy History of the Built Heritage 1882-1996, London: E & FN Spon
- Hassan, F. (*2013*). *Egyptian legislations in relation to the rehabilitation of Historic Cairo*. World Heritage Centre , Urban Regeneration for Historic Cairo.
- Hawas,S (2013). *Urban conservation- Regeneration of heritage areas in Egypt- Aga Khan Darb Al-Ahmar Project Model. Cairo* .Cairo: Aga Khan foundation .
- United Nations. (2015) . *Millennium Development Goal 8. Taking Stock of the Global Partnership for Development*, MDG Gap Task Force Report 2015, new York.
- UNDP. (2009), *Going Local to Achieve the Millennium Development Goals*, The Netherlands, The Hague.
- Wheeler, S. (2004). *Planning for Sustainability* – Routledge Press - Taylor& Francis Group – London & New York .
- Yasin, A. and Wai Ki, P.(2005) . *Heritage Conservation a tool for Sustainable Urban Regeneration*, 41st ISoCaRP Congress.

- **شبكة الإنترنت**

- https://scth.gov.sa/en/Heritage/Pages/UrbanHeritage.aspx.
- http://www.miic.gov.eg وزارة الإستثمار والتعاون الدولي
- www.un.org/sustainabledevelopment/ar/globalpartnerships
- www.alecso.org- 2017
- www.habitat3.org,2016
- www.sdsegypt2030.com إستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030